المفاوضون في محادثات النووي الإيراني.."اتفاق جديد بدأت ترتسم ملامحه"

أعلن المفاوضون في ملف النووي الإيراني الأربعاء في ختام جولة محادثات جديدة في فيينا لإعادة طهران وواشنطن إلى كنف الاتفاق المبرم عام 2015، أن "تقدما ملموسا" قد تحقق، وأن ملامح اتفاق بدأت ترتسم.

وفي ختام جولة المحادثات قال الدبلوماسي الأوروبي إنريكي مورا الذي يرأس اللجنة المشتركة للاتفاق النووي "حققنا تقدما جيدا. (هناك) اتفاق بدأت ترتسم ملامحه".

وأشار مورا في تغريدة إلى "تفاهم مشترك حول ما لا يزال يتعين القيام به في الولايات المتحدة" للعودة إلى كنف الاتفاق النووي الذي أبرم في العام 2015 لمنع طهران من حيازة قنبلة ذرية، والمترنّح منذ العام 2018 بعد قرار الرئيس الأميركي حينها دونالد ترامب الانسحاب منه.

ويتعين التوصل الى تفاهم بين إيران والولايات المتحدة التي تشارك بشكل غير مباشر في المحادثات، حول رفع العقوبات التي فرضها ترامب وعودة الجمهورية الإسلامية للتقيّد التام ببنود الاتفاق النووي.

واعتبرت الدول الأوروبية الثلاث المشاركة في الاتفاق (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) في بيان مشترك أنه "على صعيدي النووي والعقوبات، بدأنا نرى أن أطر ما قد يكون عليه الاتفاق النهائي ترتسم. المعطيات مختلفة عما كانت عليه لدى مغادرتنا في المرة الماضية".

لكن ممثلي الدول الثلاث شددوا على ضرورة "عدم التقليل من شأن التحديات المقبلة" نظرا الى "مدى تعقيد بعض المسائل التقنية".

كذلك بدا الانطباع الإيراني إيجابيا. وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني قد تحدّث الأربعاء في خطب متلفز عن إنجاز "خطوات كبيرة" وفق ما نقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا"، متعهّدا بأن بلاده ستخرج "منتصرة" من المفاوضات.

وستعقد الجولة الجديدة من المحادثات مطلع الأسبوع المقبل في العاصمة النمسوية.

لكن يتعيّن قبل ذلك أن تمدد إيران الاتفاق "الموقت" الموقع في شباط/فبراير مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي تنقضي مدته هذا الأسبوع.

والاتفاق "الثنائي التقني" الذي أعلن في 21 شباط/فبراير لمدة ثلاثة أشهر يتيح لمفتشي الأمم المتحدة مواصلة عملهم الميداني في الجمهورية الإسلامية، علما أن قانونا إيرانيا صدر لاحقا قيّد أنشطتهم.

وتعهّدت الجمهورية الإسلامية بموجب الاتفاق توفير جميع بيانات الكاميرات وغيرها إذا ما رُفعت العقوبات بنهاية مهلة الثلاثة أشهر.

وشددت الدول الأوروبية الثلاث على "ضرورة أن تسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمواصلة أنشطة المراقبة الضرورية"، وأضافت أن دخول الوكالة إلى مواقع الأنشطة النووية "أساسي لنجاح الجهود التي نبذلها لإحياء الاتفاق النووي".